

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١

بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تشكل مجالس إدارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتى :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الأقسام بها .

ويبين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة .

مادة ٢ - فيما عدا بدل الحضور المقرر للجلسات ، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة المعين أو المنتخب من بين مديري الشركة ومديري الأقسام بها أو موظفيها أو عمالها أن يحصل علاوة على مرتبه أو أجره الذي يتقاضاه من الشركة على أية مبالغ أو ميزات أخرى تتعلق بعضوية مجلس الإدارة .

مادة ٣ - لا يجوز لأحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة .

مادة ٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار بقانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره ما

مدرباية الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١

بتعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن صندوق موازنة أسعار الأسمدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة العامة للتعاونية الزراعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بشأن إلغاء الفائدة التي يحتسبها بنك التسليف الزراعى والتعاونى على السلفيات التي يقدمها للزراعى والجمعيات التعاونية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢ مكرراً بالنص الآتى :

" مادة ٢ مكرراً - يؤدى الصندوق من فائض أو باحة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى المبالغ اللازمة لمقابلة قيمة الأعباء المترتبة على إلغاء احتساب القوائد على السلفيات التي يقدمها للزراعى والجمعيات التعاونية .

وتحدد هذه الأعباء بالاتفاق بين وزير الاقتصاد التنفيذى ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتعاونية الزراعية " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره ما

مدرباية الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر